أول الكلام

ديناميكية التطور والتحديث المستمر

أن ديناميكية التطور والتحديث الذي شهدته مؤسسة وصحيفة (١٤ أكتوبر) منذ أن تولى رئاسة مجلس إدارتها ورئاسة تحريرها الأستاذ / احمد الحبيشي لشاهد على أن وراء ذلك التطور والتحديث قيادة أدركت مسؤوليتها ومهامها وأدت تلك المسؤوليات والمهام على اكمل وجه .

فقد استطاع الاستاذ احمد الحبيشي ومعه إدارة وسكرتارية التحرير وكافة الكتاب والمحررين والفنيين الإداريين وكافة العاملين في المؤسسة وخلال فترة قياسية من أحداث نقلة نوعية في شكل ومضمون الصحيفة حتى أصبحت الصحيفة تحتوى على الخبر الصادق والمعلومة الصحيحة والرقم المؤكد متعة للسياسي وساحة للرياضي وبستان معرفة لكل مطلع وروضة لكل طفلة .

اهتمت بقضايا المجتمع والسكان وعززت مفاهيم وقيم الولاء للوطن دأبت على نشر العلم والمعرفة وحاربت الأمية وأفردت لذلك صفحات يومية اسهمت في التعريف بأهمية العلم والتعلم وبينت مخاطر الأمية وأضرارها وشاركت في أبراز الأنشطة والفعاليات الشبابية والطلابية .

وقد أثمر ذلك التطور والتنوع في المحتوى والمضمون أن نالت الصحيفة اهتمام واعجاب كل قارئ وكل ناظر لها وحصلت على الكثير من الشهادات والدروع حتى أن أعدادها تنفد من الاكشاك والمكتبات بسرعة فائقة واتسعت رقعة قرائها بشكل كبير وغير متوقع .

وهاهي الصحيفة تتابع هذا الحراك التطوري وذلك التنوع المفيد وتقرر صفحة متخصصة في الشؤون التربوية تسمى .. التربية والناس سعياً من الصحيفة إلى أن تكون هذه الصفحة منبراً لكل مهتم وباحث في الشؤون التربوية وساحة لكل من يرغب في مناقشة مختلف القضايا التربوية والتعليم وها نحن ندعو الجميع إلى الاسهام معنا في مادة هذه الصفحة كما أننا نؤكد للجميع أننا سنتلقى كل القضايا التربوية وسناقشها مع المسؤولين والباحثين وأصحاب الشأن بكل جراءة ومصداقية .

محمد مرشد

التعليم للجميع ... مسؤولية من؟

سيظل تحقيق التعليم للجميع بحلول العام ٢٠١٥م حلماً مالم تتضافر الجهود الرسمية والشعبية لتحقيقه ورغم أن هذا العلم هدف استراتيجي للاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي تعمل هذه الاستراتيجية من خلال كافة محاورها لتحقيقه على أرض الواقع بحلول ٢٠١٥م.

إلا إننا نؤكد هنا أن التعليم يظل مسئولية جماعية تشترك فيها الدول وكافة شرائح المجتمع ولايمكن أن تحقق فيه نسبة تقدم إذا أغفلنا المجتمع واسندنا المهمة إلى الدولة فقط وكذلك العكس ولكي يؤدي الجميع الدور المطلوب منهم لتحقيق هذا الهدف فلابد من رسم خطة واضحة توزع فيها الادوار والمهام بين الدولة وبين مختلف شرائح المجتمع حتى نستطيع أن نصل إلى تحقيق حلم التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥م.

ولابد أن نشير هنا للجهود التي بذلتها وزارة التربية والتعليم منذ أن تبنت الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي والتي استطاعت بها أن ترفع معدل الالتحاق العام في المدارس إلى ٧٧٪ وفي الفتيات خاصة إلى٦٣٪ وكذا جهودها المستمرة لتوفير المستلزمات والتجهيزات المدرسية وتوفير المباني المدرسية ونشرها في كل التجمعات السكانية.

كما أن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء والخاص باعفاء الطلاب من الرسوم الدراسية في الصفوف ١-٣ والطالبات في الصفوف ١-٦ وكان ذلك يهدف إلى تشجيع الطلاب والطالبات على الالتحاق في التعليم وعدم التسرب منه وتخفيفاً لاعباء كاهل الأسر الفقيرة استشعاراً من الوزارة بأن التعليم للجميع وغير محصور على فئة دون أخرى وكما أن التعليم للاغنياء فهو أيضاً حق للفقراء وكل تلك الجهود تأتي في ظل القيادة الحكيمة لوزارة التربية والتعليم والمتمثلة في الدكتور عبد السلام الجوفي الوزير ونائبه الدكتور عبد العزيز بن حبتور واللذين استطاعت وزارة التربية والتعليم في ظل قيادتهما أن تحقق الكثير من الانجازات وأن تحصل على ثقة وشهادات الكثير من الجهات والمنظمات المحلية والدولية.

بقي أن نشير إلى أننا سنتناول الدور الغائب للمجتمع في دعم عملية التعليم وذلك في صفحة الاسبوع القادم إن شاءالله..

شايع فيصل

تعليم الفتاة.. تطور مستمر

أكدت الدراسات والاستبيانات والبحوث التربوية عن تعليم الفتاة اليمنية التي أجريت مؤخراً إن نسبة إلتحاق الفتيات بالمدارس والجامعات ارتفعت بشكل واضح في السنوات الثلاث الماضية وازدياد عدد المدارس الخاصة بالبنات عما كان في السابق وهذا يدل على اهتمام القيادة السياسية ممثلة بالمعلم الأول الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي دعم وشجع المرأة اليمنية ومنحها كامل حقوقها وحريتها حتى أن المرأة شغلت مختلف الوظائف في كافة المجالات السياسية التشريعية والتربوية والاجتماعية وفي كل المؤسسات الوطنية المختلفة وبهذا فإن القيادة السياسية الحكيمة عملت على تطبيق الشريعة الاسلامية التي فرضت العلم على كل مسلم ومسلمة فجاءت أول آيات القرآن الكريم تأمر بالعلم وتحث عليه .

قال تعالى :" اقرأ باسم ربك الذي خلق " وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" وكذا تطبيق نصوص الدستور اليمني والذي مصدره الاساسي الشريعة الاسلامية والدستور الذي ينص على أن التعليم مجاناً للجميع من ذكور وإناث على حد سواء دون استثناء ، كما أن الجهود الحثيثة التي تقوم بها قيادة وزارة التربية والتعليم ممثلة بالاستاذ الدكتور / عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم ونائبه الاستاذ الدكتور / عبدالعزيز صالح بن حبتور قد أثمرت عن زيادة المعدل العام لإلتحاق الفتيات بالمدارس الى ٦٣٪.

إلاّ أن المشكلة التي لا تزال قائمة هي وجود محافظات ترتفع فيها نسبة تعليم الفتاة الى أكثر من ٧٠٪ ولكن هناك عدد كبير من أفراد المجتمع اليمني من آباء وأمهات جهلوا هذا التوجيه الإلهي فحرموا بناتهم من الذهاب الى المدارس للتعليم بدون أي مبرر سوى أنهن نساء ونسوا أهمية تعليم المرأة والمردودات الايجابية التي ستعود على الاسرة والمجتمع ومساهمتها في بناء وتطوير اليمن الحديث الذي يتسع للجميع ونسوا كلام الله سبحانه وتعالى وسنة رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم التي تحث على تعليم الرجل والمرأة دون تخصيص .

ولكننا لا نعاتب ونلقي اللوم على كل أولياء الامور في اليمن جميعاً فهناك أولياء أمور في أغلب المحافظات والمديريات والمناطق الريفية يشجعون ويدعمون بناتهم على التعليم والدفع بهن الى المدارس والجامعات للتعليم .

بينما تخفض هذه النسبة إلى أقل من ١٠٪ في بعض المحافظات.

وهذا نتيجة لظروف اجتماعية مثل ان يكون الاب فقيراً لا يستطيع ان يتحمل عبء الدراسة وحاجيات الأسرة الأخرى مما يجعله يلزم ابنته بالذهاب إلى الرعي والزراعة والتحطيب وجلب الماء من مسافات بعيدة لكي تساعد على زيادة دخل الأسرة الريفية وكذا جهل أولياء الأمور بأهمية تعليم الفتاة والذين يرون ان المرأة لا تكون الا ربة بيت ودورها المطبخ وتربية الأطفال ولا يحق لها الذهاب إلى المدرسة للتعليم وهذا يمثل عائقاً كبيراً أمام تعليم المرأة والقضاء على الأمية والجهل والتخلف.

والأسباب التي تؤدي إلى قلة التحاق الفتيات بالمدارس هي:

١-الجهل والتخلف والأمية عند بعض أولياء الأمور من آباء وأمهات.

٢-الفهم الخاطئ للعادات والتقاليد عند أولياء الأمور وهذا سبب أساسي وعائقاً أمام تعليم المرأة اليمنية واندماجها في المجتمع.

٣- عدم توفر المدرسات والمدارس الخاصة للبنات في المناطق الريفية، وهذا سبب ساعد على عدم دفع أولياء الأمور ببناتهم الى المدارس للتعليم بحجة اختلاط المرأة بالرجل في المدارس المختلطة.

٤- الفقر وهذا عامل آخر ساعد على عدم دفع أولياء الأمور ببناتهم إلى المدارس للتعليم.

ولكن يمكن معالجة هذه الأسباب بتضافر جهود الجميع من قبل القيادة السياسية والتربوية والمنظمات الدولية والسلطات المحلية والعلماء والمثقفين والمعلمين والمعلمات وخطباء المساجد والاباء الأمهات وأفراد المجتمع ومشايخ وعقال الحارات والقرى حتى نتمكن من رفع نسبة تعليم المرأة اليمنية والقضاء على الأمية والجهل وذلك بالعمل على تنفيذ التالي:

أولاً: توسيع وبناء مراكز محو الأمية وتعليم الكبار في القرى والمدن وتشجيع الأميين على الالتحاق بصفوف محو الأمية واعفاؤهم من الرسوم وتوفير الكتب والدفاتر والاقلام مجاناً لكي نتمكن من القضاء على الأمية والجهل عند أولياء الأمور من آباء وأمهات.

ثانياً: تصحيح الفهم الخاطئ عند أولياء الأمور للعادات والتقاليد العمياء التي تحرم تعليم المرأة وذلك بتوعيتهم بأهمية تعليم الفتاة ونشر الوعي في أوساطهم عبر حلقات ومنابر العلماء وأئمة وخطباء الجوامع والشخصيات المهمة وعبر وسائل الإعلام المختلفة "المسموعة والمرئية والمقروءة" مستشهدين ومستدلين بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية التي تحث على تعليم المرأة وتقديم صورة واضحة لموقف الإسلام من تعليم المرأة.

ثالثاً: بناء مدارس خاصة للبنات في المناطق الريفية وتوفير المدرسات، وهذا من مهام الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم والصندوق الاجتماعي والمنظمات الدولية الداعمة لتعليم الفتاة والمجالس المحلية والتجار والمؤسسات التجارية وأبناء الوطن الخيرين.

رابعاً: اعفاء طالبات المناطق الريفية من الرسوم وثمن الشهادات والكتب المدرسية وصرف تغذية عينية للجميع دون تمييز بين ريف على ريف أو طالبة على طالبة أخرى.

ومما لا شك فيه ان هذا يشجع أولياء الامور للدفع ببناتهم الى المدرسة للتعليم ويساعد نسبياً على التغلب على عامل الفقر.

فاذا تم معالجة هذه الأسباب فبالتأكيد سوف ترتفع نسبة تعليم المرأة اليمنية ويتم القضاء على الأمية والجهل.

عبدالكريم الحصن

كيف سارت عملية التسجيل في المدارس في أسبوعها الأول؟!

مدارس طبقت قرار الاعفاء من الرسوم وأخرى لم تبلغ به حتى الآن

قبل ثلاثين عاماً كانت نسبة الأمية بين النساء ٩٠٪ ونسبة التحاق الإناث بالتعليم الأساسي لا تتجاوز ٥٪ وذلك عائد إلى العادات والتقاليد اليمنية ونجم عن ذلك ضياع وهدر لحق المرأة اليمنية، بل لقد حصل الموروث الثقافي حق المرأة في المطبخ ومن العيب أن يتجاوز ذلك باب المنزل.

وقد تجد معظم النساء لا يمتلكن حتى حق المشاركة في ابداء الرأي عن نوع وجبة الغذاء التي ستتولى إعدادها.

واليوم وبفضل الله أولاً ثم حكمة القيادة السياسية التي أولت المرأة اهتماماً خاصاً ابتداءً بالتوعية بأهمية تعليم الفتاة اليمنية وتشجيعها على مواصلة التعليم.

إعداد/ فيصل الحزمي - طاهر الشيفي

واستطاعت القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح فك تلك العقدة (الكبرى) تجاه تعليم الفتاة وايلاء المرأة اهتماماً خاصاً وتفعيل دورها لتشارك في شتى مجالات الحياة لتصل إلى أعلى المراتب (وزير) كما كانت نقطة البداية لتفعيل دور المرأة في التعليم والتي لم تنل حقوقها إلا به، تواصل قيادتنا الحكيمة دعمها لتعليم الفتاة ويأتي قرار مجلس الوزراء رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٦م لمن يشككون بمصداقية القيادة السياسية وحرصها على حصول المرأة اليمنية على حقها من التعليم.

وينص القرار:

١- اعفاء الطلاب (١ - ٣) من التعليم الأساسي من الرسوم المدرسية.

٢-اعفاء الطالبات (١ - ٦) من التعليم الأساسي من الرسوم المدرسية.

وحول هذا القرار قامت الإدارة العامة للإعلام والنشر التربوي بوزارة التربية والتعليم بالنزول الميداني إلى عدد من المدارس في أمانة العاصمة لتبين مدى تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (٤١) لعام ٢٠٠٦م.

مدراء المدارس: قد تشكل عائقاً لنشاطات المدرسة

مدرسة اسماء للبنات:

التقينا بوكيلة المدرسة للفترة المسائية الاستاذة فاطمة الصعر التي تحدثت قائلة:

لقد بدأنا بالتسجيل للعام الدراسي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م إلا أننا لم نبلغ بهذا القرار بشكل رسمي حتى اليوم ونقوم بتسجيل الطالبات أولاً أما الرسوم الدراسية فلا نأخذها إلا عند الابتداء بالدراسة.

وعن مدى الاقبال على التسجيل أجابت: في الأسبوع الأول كانت نسبة الاقبال ضعيفة تصل إلى عشرين طالبة يومياً.

وحول مدى انعكاسات قرار مجلس الوزراء (٤١) لعام ٢٠٠٦م أجابت:

قد يشكل هذا القرار عائقاً امام نشاطات المدرسة فالرسوم المدرسية هي المحرك والدينامو لنشاطات المدرسة التي تعتمد بشكل أساسي عليها.

زيادة الإقبال

مدرسة معاذ بن جبل

كما التقينا الأستاذ محمد عبدالله الاحمدي مدير المدرسة الذي تحدث قائلاً:

لقد بلغنا في شهر يوليو من هذا العام ٢٠٠٦م بهذا القرار كما تلقينا نسخة من مذكرة وزير التربية الموجهة إلى الإخوة وزير الدولة أمين العاصمة ومحافظي المحافظات والمتضمنة تنفيذ قرار مجلس الوزراء (٤١) لعام ٢٠٠٦م وقد زودنا بنسخة من مذكرة وزير التربية.

وكما اننا في مدرسة معاذ بن جبل قمنا بتنفيذ هذا القرار منذ اليوم الاول للتسجيل ٢٠٠٦/٨/١٩م.

وعن مدى انعكاسات نتائج القرار أجاب:

لقد أدى هذا القرار الى زيادة اقبال أولياء الأمور لتسجيل ابنائهم كما استفاد منه الطلاب والطالبات في المرحلة الاساسية إلا أنه يشكل ضرراً على ميزانية المدرسة التي تعتمد بشكل أساسي على رسوم التسجيل التي تمثل ٨٥٪ من إجمالي دخل المدرسة.

وأضاف قائلاً: قد يكون هذا القرار عائقاً أمام إدارة المدرسة لتنفيذ كافة نشاطاتها المدرسية المختلفة وعلى الوزارة وضع الحلول والبدائل التي تسد فراغ تنفيذ قرار مجلس الوزراء باعفاء الطلاب (١-٣) أساسي والطالبات (١-٦) من الرسوم الدراسية.

ورداً على مدى الإقبال على التسجيل قال:

لقد وصلت نسبة التسجيل إلى ٣٠٪ من إجمالي عدد طلاب المدرسة وهي نسبة جيدة كوننا في بداية مرحلة التسجيل للطلاب.

لم نبلغ به رسمياً

مدرسة نسيبة للبنات:

والتقينا بالأخت مديرة المدرسة التي تحدثت قائلة:

لقد سمعنا بهذا القرار إلا أننا لم نبلغ به رسمياً ولا ندري لماذا لم تقم الوزارة بدورها تجاه تعميم القرار عبر وسائل الاعلام المختلفة، إذا كانت العديد من مدارس أمانة العاصمة لم يصلها هذا القرار فماذا يكون حال المدارس النائية والقرى البعيدة.؟!

وحول مدى انعكاسات قرار مجلس الوزراء (٤١) لعام ٢٠٠٦م أجابت:

اننا في مدرسة نسيبة للبنات قد أوقفنا التسجيل بانتظار توجيهات بتنفيذ القرار وحتى لا نطرح أنفسنا في موقف حرج أمام طالباتنا واستلام الرسوم الدراسية وكما انه ليس من حقنا ان نقوم بتنفيذ القرار دون تعميم من الجهة المسؤولة عنا.

وأضافت: ان الرسوم الدراسية هي (نشاطات المدرسة).

النشاطات النسائية في المدرسة (الخياطة - الاشغال اليدوية التدبير المنزلي - النشاط الزراعي - الفني - الرياضي - الثقافي بمختلف احتياجات المدرسة).

وأضافت: يجب ايجاد حلول قبل تنفيذ القرار مثل دعم وزاري لكل مدرسة بحسب نسبة اعفاء الطلاب والطالبات فمثلاً في مدرستنا (نسيبة) نسبة الطالبات اللاتي سيحصلن على اعفاء من الرسوم الدراسية تتراوح بين (٦٥ - ٧٠٪) من إجمالي عدد الطالبات.

البدائل

مدرسة سيف بن ذي يزن:

الأستاذ عبدالخالق السواري مدير المدرسة قال: لقد طبقنا القرار ولكن تظهر لنا اشكالية تتمثل في البدائل لهذه الاسهامات المجتمعية حيث تمثل حصة المدرسة من هذه الرسوم ٨٥٪ يتم التصرف بها بحسب اللائحة المنظمة لذلك وعبر مجالس الآباء ومستندات رسمية. مشيراً إلى أن المدرسة تقدم مشروعاً خيرياً لدعم الطلاب الفقراء والمحتاجين ويتمثل هذا المشروع في تزويدهم بالحقائب والمستلزمات المدرسية وفي توفير الزي المدرسي أيضاً.

الاقبال ضعيف

مدرسة الوحدة:

الاستاذ عبدالله النعامي مدير المدرسة قال: رغم صدور القرار الوزاري الخاص بالاعفاء إلا أن الاقبال على التسجيل في المدارس مازال ضعيفاً والسبب يعود لضعف الإعلان وسيبدأ العام الدراسي ولابد من استخدام كافة وسائل الإعلام للإعلان عن بدء العام الدراسي وللإعلان أيضاً عن القرار الخاص بالاعفاء.

أما الاستاذة نبيلة الحجري مديرة مدرسة جمال جميل فقالت ان الضعف في الاقبال على التسجيل يعود إلى ظروف المعيشة للاسرة وعدم قدرتها على توفير المستلزمات المدرسية.

آراء الطلاب

- الطالب سليمان احمد بن احمد المفلحي تحدث:

الحمد لله لقد جاء هذا القرار في وقت باتت الرسوم الدراسية هماً عند بعض الآباء والأمهات الذين لديهم أبناء كثير وهم من ذوي الدخل المحدود وكما اتمنى ان يشمل القرار كل الطلاب والطالبات.

- الطالب مبارك علي منصور:

اعتقد ان مسألة اعفاء الطلاب (١ - ٣) أساسي والطالبات (١ - ٦) أساسي من الرسوم الدراسية لن تغير شيئاً لدى أولياء الأمور كون المبلغ لا يتعدى ١٥٠ ريالاً كرسوم دراسية إلا أن القرار يشمل الزي المدرسي وكافة الرسوم تحت أي مسميات كانت طوال فترة الدراسة.

ولو شمل القرار الطلاب الجامعيين الذي، اعتقد ان سبب عدم مواصلة الدراسة الجامعية لدى كثير من خريجي الثانوية هي الرسوم وثمن المستلزمات خاصة كون الشاب يستحي ان يكون وبهذا السن عالة على والديه وكون الشهادة الجامعية لم تعد تؤهل للحصول على الوظيفة الخاصة أو العامة.

بادرة طيبة:

- الطالبة منال محمد عوض قالت:

انها بادرة طيبة ان يحصل الطلاب (١ - ٣) أساسي والطالبات (١-٦) أساسي اعفاء من الرسوم الدراسية وقد يضعنا هذا القرار أمام أمل أن يأتي العام القادم أو الذي يليه وقد شمل قرار العفو كل الطلاب والطالبات لمختلف مراحل التعليم.

مدراء مدارس:

طبقنا القرار ونطالب ببدائل لدعم الأنشطة المدرسية

أولياء أمور:

قرار الإعفاء دليل على تزايد اهتمام الدولة بالتعليم

بانوراما التربية

وزير التربية: ٤٥٠ ألف مقعد مدرسي مزدوج ستوزع خلال هذا العام الدراسي

الجوفي

أكد الاستاذ الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم أن الاتفاقية التي وقعتها وزارة التربية والتعليم لانتاج ٤٥٠ ألف مقعد مزدوج خلال العام الحالي تهدف إلى توفير الكراسي لكل طالب ملتحق بالتعليم.

وأشار إلى أن الوزارة رفعت خلال العام الدراسي ٢٠٠٦م- ٢٠٠٧م شعاراً (لكل طالب كرسي) وهدفت من هذا الشعار إلى توفير الكراسي لكل طالب بهدف الارتقاء بمستوى التعليم ومواكبة التطورات التي يشهدها قطاع التعليم في بلادنا.. ونوه إلى ان تلك الكمية من الكراسي ستوزع على مختلف المدارس التي مازالت بحاجة إلى كراسي وخاصة مدارس الفتيات والمدارس المنتشرة في ريف اليمن.. موضحاً ان العام الدراسي الحالي سيشهد توفير مزيد من التجهيزات والمستلزمات المدرسية بهدف تحسين التعليم وسيتم خلال هذا العام توزيع مايزيد على ٤٥٠ مختبراً مدرسياً وتوزيع العديد من معامل الحاسوب سعياً من الوزارة إلى وصول الحاسوب لكل طالب ملتحق بالتعليم.

وقال وزير التربية والتعليم أن الوزارة قد استكملت إعداد الكشوفات الخاصة بنقل الحالات المتبقية إلى الهيكل العام للأجور والمرتبات مشيراً إلى ان هذه الحالات هي ما تم معالجتها مما تبقى من حالات لم تنقل إلى هيكل الأجور وبعض تلك الحالات لها فوارق وايضاً الوظائف الجديدة للعام ٢٠٠٥م.

وقال ان الكلفة المالية لتنفيذ هذه الحالات تقدر بـ ٥٧٦ مليون ريال لعدد ٨٩٣٨ حالة.. منوهاً ان الوزارة تقوم حالياً بمتابعة وزارة المالية لتعزيزها بالمبلغ المذكور وسيتم عكسها على كشوفات مرتبات شهر سبتمبر القادم.

وتجدر الاشارة إلى ان وزارة التربية نفذت أول نقل إلى الهيكل بمبلغ ١,٥٥٦,٠٥٧,٢٦٤ ريالاً ثم نفذت الفوارق لعدد ٣٨٢٢ بمبلغ ١١,٦٤٤,٥٧٢ ريالا ثم تظلمات لعدد ٢٤٩٢٥ بمبلغ ٧٠,٠٥١,٤٣١ ريالا بقت حالات نقص بيانات ومجازين لعدد ٦٥٤٤ بمبلغ ٥١,٧٠٢,٦٦٤ ريالا ثم نقلت بالغي أحد الأجلين لعدد ٢٣٧٩ بمبلغ ٢٥,٩٨٤,٨٨٨ ريالا.

بن حبتور: (٦٠٠,٠٠٠) طالب وطالبة سيلتحقون بالصف الأول أساسي

بن حبتور

توقع الدكتور / عبدالعزيز صالح بن حبتور نائب وزير التربية والتعليم أن يلتحق بالصف الأول من التعليم الأساسي للعام الدراسي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧م أكثر من ستمائة ألف طالب وطالبة جاء ذلك في تصريح خاص لـ (١٤ أكتوبر) حيث أشار بن حبتور إلى أن الوزارة قد استكملت الاستعدادات والتجهيزات لبدء العام الدراسي وتم ترحيل الكتب من مطابع الكتاب المدرسي إلى مكاتب التربية وتم توزيعها على المدارس كما تم توزيع المدرسين على المدارس المحتاجة وذلك لضمان سير العام الدراسي بصورة سليمه موضحاً ان الوزارة قد أصدرت قراراً وزارياً حددت فيه المواعيد الزمنية للتقويم الدارسي والامتحانات المدرسية والامتحانات العامة للعام الدراسي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م على النحو التالي :

- ١٥ أغسطس ٢٠٠٦م انتظام الإدارات المدرسية بمقرات أعمالهم للعام الدراسي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م وبدء عملية القيد والتسجيل كافة للمراحل التعليمة .
- ٢٦ اغسطس ٢٠٠٦م انتظام المعلمين والمعلمات في جميع مراحل التعليم بمدارسهم .
- ٢ سبتمبر ٢٠٠٦م إنهاء عملية القبول القيد والتسجيل وبدء الدراسة للفصل الدراسي الأول .
- ٩ سبتمبر ٢٠٠٦م إنهاء انتقال الطلاب بين المدارس والمديريات والمحافظات .
- ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٦م بدء الامتحانات المدرسية لنهاية الفصل الدراسي الأول لجميع المراحل التعليم.
- ٦ يناير ٢٠٠٧م بدء إجازة الفصل الدراسي الأول .
- ٢٠ يناير ٢٠٠٧م بدء الدراسة للفصل الدراسي الثاني في جميع المراحل التعليمية للمدارس كافة.
- ١٧ مايو ٢٠٠٧م إنهاء الدراسة للفصل الدراسي الثاني والأخير .
- ١٩ مايو ٢٠٠٧م بدء الامتحانات المدرسية النهائية للفصل الدراسي الثاني لجميع المراحل .
- ٩ يونيو ٢٠٠٧م بدء الامتحانات العامة لشهادة إتمام التعليم الاساسي الصف التاسع .
- ١٠ يونيو ٢٠٠٧م بدء الامتحانات العامة للشهادة الثانوية العامة وما في مستواها ونوه إلى أن تعمل بهذا القرار جميع مؤسسات التعليم العام والأهلي والخاص .

الإحلال يوفر للدولة أكثر من ملياري ريال و (٥٤٢١) فرصة عمل

أشار الأستاذ / فيصل أحمد غالب مدير عام شؤون الموظفين في وزارة التربية والتعليم إلى أن القرار الذي اتخذته الوزارة بإحلال المدرس اليمني بدلاً عن المدرسي العربي قد أثمر خلال الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م (٥٤٢١) فرصة عمل لخريجي كليات التربية في مختلف محافظات الجمهورية وقد تم التعاقد مع شاغليها خلال السنوات الثلاث بتكلفة مالية سنوية ملياري وخمسمائة وخمسة وتسعين مليوناً وتسعمائة واثنين وسبعين ألف ريال ٢,٥٩٥,٩٧٢,٠٠٠ ريال فيما كانت الوزارة تنفق مبلغ أربعة مليارات وستمائة وأربعين مليوناً ومائة وثلاثة آلاف وثمانمائة وعشرة ريالات ٦٤٠,١٠٣,٨١٠ ريال للعدد نفسه من المدرسين العرب وبذلك استطاعت الوزارة أن توفر خلال تلك السنوات مبلغ ٢,٠٤٤,١٣١,٨١٠ ريال مليارين وأربعة مليوناً ومائة وواحد وثلاثين الفاً وثمانية وعشرة ريال .

توفر النظام التعليمي المتميز سر تطور المجتمعات

يجمع الباحثون على أن سر تطور المجتمعات يكمن في إيجاد وتوفير نظام تعليمي متميز يعطي المعلم المكانة التي يستحقها معنوياً ومادياً ويعمل على تخريج طلاب متفوقين يؤمنون بأن الاجتهاد والمثابرة هما مفتاح التفوق ويتمتعون بحس عال من المسؤولية والانضباط من خلال إشراكهم في تولي شؤون مدرستهم كافة وهُناك أمثلة كثيرة تؤكد صحة ما أجمع عليه الباحثون المتخصصون في هذا المجال كماهو موجود في اليابان التي استطاعت أن تتحول في زمن قياسي إلى إحدى القوى الاقتصادية العظمى التعليمية عالمياً وذلك بسبب الأداء العلمي المتفوق الذي يميز الطلاب اليابانيين مقارنة مع غير هم من الطلاب في مختلف أنحاء العالم .

وهكذا فإن إيجاد وتوفير نظام تعليمي متميز وناجح في بلادنا يستدعي منّا جميعاً التطلع إلى مواجهة مايعاينه واقعنا التعليمي من مشكلات وما يواجهة من تحديات وبذل المزيد من الجهود المخلصة التي تدرس وتنقب وتبحث وتوضح بالدليل مواضع القوة ومكامن الضعف وتقترح الحلول والخطط والبرامج العملية التي تجعل النظام التعليمي يقف في المسار الصحيح وهذا لن يتحقق إلاّ من خلال تطوير المنظومة التعليمية بمختلف جوانبها وأركانها بدءاً من تطوير مستوى المدرسين وتطوير الأدوات والأساليب التعليمية وصولاً إلى تطوير المناهج للمراحل التعليمية كافة مواكبة للحداثة العملية والتعليمية في ظل تسارع وتيرة تطور الاساليب التربوية والاكتشافات العلمية وتنوع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية .

أيضاً الاهتمام بركني العملية التعليمية :الطالب والأستاذ والعمل على تعويد الطلاب ممارسة أرقى السلوكيات وغرس حسّ المسؤولية والانضباط والحرص الشديد على المصلحة العامة بالإضافة إلى الاهتمام بالمعلم وإعطائه القيمة التي يستحقها معنوياً ومادياً وتوفير حياة كريمة له واشراكه في الدورات التدريبية التي ترفع من مستواه وتؤمن اطلاعه على كل جديد يتعلق بالعملية التعليمية والعمل على التطوير المستمر للمناهج الدراسية فلسفة وأهدافاً ومحتوى وطرائق واساليب تعليم وتعلم على اعتبار أن المناهج تمثل المدخل الأساسي لتنمية أنماط التفكير المختلفة لدى المتعلم وتكسبه مهارات التعامل الواعي مع تحديات مجتمع المعرفة ليصبح مواطناً قادراً على حل مشكلاته والإسهام الفعال في تحقيق تقدم مجتمعة وأمنه .

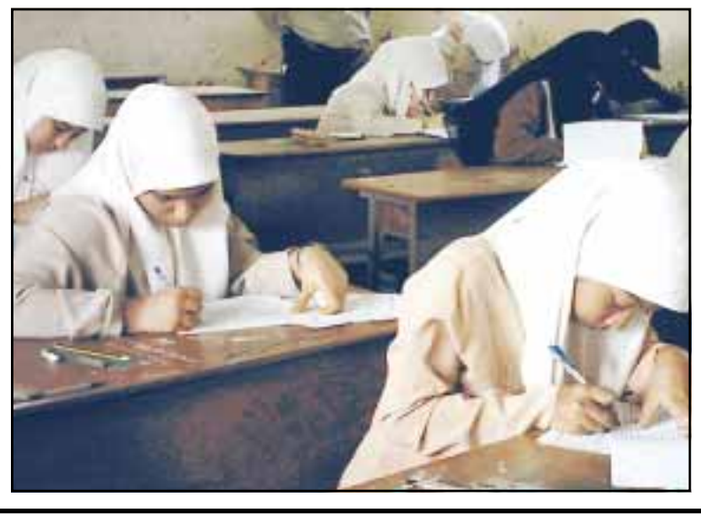

حازم علي غانم